



النشرة السورية

نشرة يومية ترصد أهم التطورات المحلية
والدولية المتعلقة بالشأن السوري

من بوليتيكال كيز





2025 - 10 - 11

أولاً: أبرز التطورات المتعلقة بالملف السياسي:

١. على مستوى رئاسة الجمهورية، وحكومة تسير الأعمال:

- رحبت وزارة الخارجية والمغتربين بالتطور الإيجابي المتمثل في اعتماد مجلس الشيوخ الأميركي مادة ضمن مشروع موازنة الدفاع الوطني تنص على إلغاء ما يعرف بـ"قانون قيصر"، الذي فرض على النظام السابق وألحق أضراراً واسعة بالشعب السوري ومختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وأكدت الوزارة في بيانها أن هذا القرار يعكس توجهاً جديداً لدى الأوساط التشريعية الأميركية لإعادة النظر في السياسات السابقة التي أثبتت فشلها، موجهة الشكر لأعضاء الكونغرس الذين دعموا هذا المسار التشريعي، معتبرة الخطوة بادرة بناءة لتصويب مسار العلاقات الثنائية بين دمشق وواشنطن، بما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليمي وفتح آفاق جديدة للتعاون الإنساني والاقتصادي، وأضاف البيان أن الوزارة تنظر إلى هذا التطور على أنه مؤشر استراتيجي مهم في مقاربة المجتمع الدولي للملف السوري، ويمهد الطريق أمام جهود التعافي وإعادة الإعمار وتنشيط الحركة الاقتصادية، كما يعزز الثقة المتبادلة ويؤسس لمرحلة أكثر استقراراً على المستويين الإقليمي والدولي، وختمت الخارجية السورية بيانها بالتأكيد على أن العمل الدبلوماسي سيستمر بالتنسيق مع الكونغرس والحكومة الأميركية من أجل استكمال الإجراءات القانونية اللازمة لتحقيق الإلغاء الكامل لقانون قيصر، وبما يضمن إنهاء معاناة الشعب السوري ورفع جميع العقوبات المفروضة عليه.

- قال وزير الخارجية "أسعد الشيباني": على مدى الأشهر الماضية، وبتوجيه من الرئيس "أحمد الشرع"، وبعزيمة فريقنا في وزارة الخارجية، عملنا على رفع أحد أثقل الأعباء التي كَبَلَّتْ وطننا اقتصادياً وسياسياً "قانون قيصر"، إنها بداية عهدٍ جديد من البناء والإحياء، عهدٌ يقوم على الكرامة والعدالة، وأضاف: سواصل





عملنا من أجل سوريا التي نحلم بها، وفاءً لشهدائنا الأبرار، ولأمهات المفقودين وللمعتقلين وللأيتام ولكل سوري عانى من وحشية نظام الأسد، ذاك الذي نتحرّر اليوم من آخر ظلاله.

- قال مدير إدارة الشؤون الأمريكية في وزارة الخارجية "قتيبة إدلبي": مجلس الشيوخ الأمريكي أقر إلغاء قانون "قيصر" ضمن مشروع قانون الدفاع الوطني الأمريكي، في استجابة للتحوّلات الإيجابية التي تشهدها سوريا والجهود البناءة لإعادة الانفتاح والتعاون مع الولايات المتحدة على أسس الاحترام والمصالح المشتركة، واعتبر أن المساعي الدبلوماسية السورية ستستمر لضمان الإلغاء الكامل والعادل لقانون قيصر بما يرفع كل أشكال العقوبات عن الشعب السوري ويتيح له استعادة فرصه في الحياة الكريمة والتنمية، وأشار إلى أن سوريا اليوم تفتح صفحة جديدة من الشراكة والاحترام المتبادل نحو مستقبلٍ بلا عقوبات مستقبل الكرامة والتنمية والازدهار، ووجه "إدلبي" الشكر لأعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي الذين زاروا سوريا واطّلعوا على الواقع عن قرب و"رحبوا بنا في واشنطن قبل أسابيع وساهموا بشجاعة في تصحيح السياسات السابقة تقديراً لمعاناة الشعب السوري ورغبته في النهوض من جديد".

- قال مستشار رئاسة الجمهورية للشؤون الإعلامية "أحمد زيدان": رفع العقوبات عن الشعب السوري، جهد مشكور للدبلوماسية السورية العتيدة، وللوبي السوري المرابط في واشنطن.. نتمنى أن تكون هذه رسالة لكل من يراهن على صبر الشعب السوري، الواحد الموحد.

٢. على المستوى الدولي:

- صوت مجلس الشيوخ الأمريكي بالأغلبية لصالح مادةٍ ضمن مشروع ميزانية وزارة الدفاع، تنصّ على إلغاء قانون "قيصر" بحلول نهاية العام الجاري، ما يمهد لإنهاء سنوات من العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضت على سوريا بسبب ممارسات النظام البائد، وحصلت المادة على نتيجة تصويت ٧٧ صوتاً مؤيداً مقابل





٢٢ صوتاً معارضاً لرفع العقوبات، وأجيزت أيضاً مادة أخرى تتضمن مجموعة من البنود التي على الحكومة السورية الالتزام بها، لكنها شروط غير ملزمة تُعيد عقوبات "قيصر" تلقائياً في حال الإخفاق بتطبيقها، ويقضي بند آخر بأن يناقش الكونجرس مسألة إعادة فرض قانون "قيصر" في حال لم تُحرز الحكومة السورية تقدماً في ما هو مطلوب منها لمدة ١٢ شهراً متتالية، وأجيزت كذلك مادة تطالب الإدارة الأمريكية بتقديم تقرير حيال الجهود الواجب بذلها لتسهيل إعادة افتتاح السفارة الأمريكية في دمشق وتطوير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

- عبر النائب الأمريكي "جو ويلسون" على حسابه بمنصة "إكس" عن امتنانه لأن مجلس الشيوخ أقر إلغاء قانون "قيصر" كجزء من قانون تفويض الدفاع الوطني، وأضاف "ويلسون" أن هذه العقوبات القاسية فرضت على نظامٍ لم يعد قائماً، لحسن الحظ، قائلاً و"يعتمد نجاح سوريا الآن على إلغائها بالكامل".

- أكدت السيناتور الأمريكية "جين شاهين" عضو مجلس الشيوخ، أن قرار المجلس بإلغاء عقوبات قانون "قيصر" تطور تاريخي في العلاقات بين الولايات المتحدة وسوريا، وخطوة مهمة تمنح سوريا فرصة حقيقية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتحولها إلى مركز للازدهار في المنطقة، داعيةً مجلس النواب إلى إقرار هذا التشريع، وقالت "شاهين" في بيان نشرته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي على موقعها الإلكتروني اليوم: إن "قانون الدفاع الوطني الذي أقره المجلس يتضمن مبادراتٍ لإلغاء العقوبات القديمة المعروفة بـ(قانون قيصر) على سوريا، وهو إنجاز تاريخي سيساعد السوريين على التعافي من عقود من الصراع والتوجه نحو الاستقرار، إلى جانب مبادراتٍ لمكافحة انتشار الكبتاغون، وإعادة فتح السفارة الأمريكية في دمشق، وضمان وجود كافٍ للقوات الأمريكية في سوريا لمكافحة الإرهاب"، وأضافت "شاهين": "إن تمرير مجلس الشيوخ لهذا الإلغاء جاء بعد جهود دبلوماسية مكثفة وتنسيق حزبي مشترك لرفع العقوبات التي كانت تهدف إلى إضعاف نظام الأسد، كما يأتي استناداً





إلى لقاءات مع الرئيس أحمد الشرع في دمشق ونيويورك، ويُعدّ علامة فارقة في العلاقات الأميركية السورية، ويمهد الطريق أمام السوريين للتعافي من عقود من الديكتاتورية والصراع، ويعزز فرص التخلص من النفوذ الإيراني والروسي، وبناء مستقبل أكثر سلاماً وازدهاراً، وأشارت "شاهين" إلى أن القانون يتضمن بنداً لمكافحة إنتاج وتوزيع الكبتاغون، ودعم جهود سوريا في وقف تهريب المخدرات والأسلحة عبر حدودها إلى دول الجوار مثل الأردن والعراق ولبنان، حيث ساهمت تجارة المخدرات في تغذية العنف والجريمة في عهد "الأسد"، ونشرت عدم الاستقرار في المنطقة، ولكن من خلال تعزيز أمن المعابر الحدودية وزيادة عمليات اعتراض المخدرات، يساعد هذا البند في تحقيق الاستقرار والأمن لسوريا وجيرانها"، وقالت "شاهين": إن "القانون يشمل بنوداً لتشجيع اتخاذ خطوات نحو إعادة فتح السفارة الأميركية في دمشق، وضمان وجود كافٍ للقوات الأميركية في سوريا لمكافحة الإرهاب، حيث أغلقت السفارة منذ عام ٢٠١٢، وإعادة فتحها بشكل آمن من شأنه أن يعمّق العلاقات الدبلوماسية، ويشجع الاستثمار الخاص، ويعيد تقديم الخدمات للمواطنين الأميركيين، كما أن زيادة الرقابة التشريعية على عدد القوات الأميركية ستساعد في منع تنظيم داعش من استغلال مرحلة التحول في سوريا".

- أقر مجلس الشيوخ الأمريكي الموازنة العامة لوزارة الدفاع الأمريكية، للعام المقبل ٢٠٢٦، بقيمة ٩١٤ مليار دولار، تضمنت تخصيص ١٣٠ مليون دولار أمريكي لقوات سوريا الديمقراطية و"جيش سوريا الحرة"، وصوت أعضاء "المجلس" بالأغلبية على القرار، بواقع ٧٧ صوتاً، مقابل ٢٢ صوتاً عارض إقرار الموازنة، وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية الدعم لـ "قسد" و"جيش سوريا الحرة" في مسار محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" وتعتبرهما شريكتان رئيسيتان في المنطقة.

- رحبت قطر بتبني المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في دورته الـ ١١٠ للقرار المعنون "التدمير المسرّع لأي بقايا للأسلحة الكيميائية في





الجمهورية العربية السورية"، والذي اعتمد بالتوافق بين الدول الأعضاء، وقالت وزارة الخارجية القطرية في بيان: "إن التوافق الواسع الذي تحقق على هذا القرار يعكس التزام الدول الأطراف بروح التعاون والمسؤولية المشتركة، وحرص المجتمع الدولي على المضي قدماً نحو طي هذا الملف، بما يعزز أهداف اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية"، وأعربت قطر عن تقديرها للتعاون الإيجابي الذي أبدته سوريا مع المنظمة خلال المناقشات ذات الصلة، والذي أسهم في تبني هذا القرار، مجددة دعمها الكامل لجهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ ولايتها، وثمنت قطر التعاون البناء الذي أبدته الدول الأطراف في التوصل إلى هذا التوافق، مؤكدة أهمية استمرار العمل الجماعي لضمان الإزالة النهائية لأي بقايا للأسلحة الكيميائية، وبما يعزز السلم والأمن الدوليين.

- قال رئيس جهاز الاستخبارات التركية "إبراهيم قالن" إن بلاده تبذل جهوداً مكثفة للحفاظ على وحدة الأراضي السورية ووحدتها السياسية، إلى جانب دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التماسك الاجتماعي، وأضاف "قالن" أن المنطقة تشهد مرحلة جديدة عقب سقوط نظام بشار الأسد، وأن سوريا اليوم بحاجة إلى دعم ومساندة دولية، لافتاً إلى أن الحكومة الجديدة ورثت دولة منهارة، ومجتمعاً منقسماً، واقتصاداً مفلساً، وأن إصلاح هذا الوضع وبناء سوريا جديدة ليس مسؤولية السوريين وحدهم، بل مسؤولية مشتركة للجميع.

- أكد وزيراً الخارجية التركي "هاكان فيدان" والعراقي "فؤاد حسين" أهمية تعزيز التعاون الأمني بين بلديهما وسوريا، مشددين على ضرورة استمرار التنسيق الإقليمي لمواجهة خطر تنظيم "داعش"، وضمان استقرار المناطق الحدودية بين البلدان الثلاثة، وأوضح الوزير "فيدان" خلال مؤتمر صحفي مشترك في أنقرة مع نظيره العراقي أن المنطقة تواجه تحديات كبيرة على المستويين الإقليمي والدولي، مبيناً أن تركيا تواصل جهودها لتعزيز الأمن والاستقرار بالتعاون مع دول الجوار، مشيراً إلى أن التنسيق مع سوريا والعراق في هذا المجال يشكل





عنصراً أساسياً في مواجهة التهديدات الإرهابية، وشدد "فيدان" على أهمية تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، منوها بموقف العراق الداعم لوحدة الأراضي السورية.

٣. على مستوى الزيارات المتبادلة:

- وصل وزير الخارجية "أسعد الشيباني" والوفد المرافق له يصل إلى العاصمة اللبنانية بيروت، وعقد جلسة مباحثات مع وزير الخارجية اللبناني "يوسف رجي"، وقال "الشيباني" عقب اللقاء: الزيارة تعبر عن توجه سوريا الجديدة الذي يكن للبنان كل الاحترام، هناك حسن نية بين لبنان وسوريا في الالتزام ببناء علاقات ثنائية وطيدة، هناك مسار جديد لبلدينا في التنمية والازدهار الاقتصادي والتعاون المتبادل، وأضاف: نعمل على إعادة العلاقات مع لبنان على أساس المصالح المتبادلة وسياسة حسن الجوار، ونريد تجاوز أخطاء الماضي بين سوريا ولبنان والتي كنا نحن أيضاً ضحاياها، وفي السياق، تلقت وزارة الخارجية اللبنانية برقية رسمية من السفارة السورية في بيروت تُفيد ب تعليق عمل المجلس الأعلى اللبناني - السوري، مع حصر جميع المراسلات والاتصالات بين البلدين عبر القنوات الدبلوماسية الرسمية فقط.

- التقى وزير الخارجية "أسعد الشيباني" بالرئيس اللبناني "جوزاف عون"، وقال "الشيباني" عقب اللقاء: نعمل على بدء علاقات تجارية واستثمارية مع لبنان، وأضاف: سوريا تعيش مرحلة من التعافي وإعادة الإعمار ويجب أن ينعكس ذلك على لبنان، وشكر "الشيباني" لبنان على استضافة اللاجئين السوريين، وأردف: نعمل على عودتهم إلى سوريا وفق خطة دولية، بينما قال "عون" أن تعميق العلاقات بين لبنان وسوريا يتم عبر تأليف لجان مشتركة تبحث في الملفات العالقة، وعلى رأسها الاتفاقيات الموقعة بين البلدين والتي تحتاج إلى إعادة درس وتقييم، وأشار "عون"، خلال اللقاء إلى أن قرار دمشق تعليق عمل المجلس الأعلى اللبناني-السوري يستوجب تفعيل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين،





مغرباً عن تطّلع بيروت إلى تعيين سفير سوري جديد في لبنان لمتابعة القضايا المشتركة عبر القنوات الرسمية، وأوضح الرئيس "عون" أن الوضع على الحدود اللبنانية-السورية تحسّن مقارنة بالسنوات الماضية، مشيراً إلى أن أبرز القضايا المطروحة للبحث مع الرئيس السوري "أحمد الشرع" خلال لقائهما السابقين في القاهرة والدوحة تشمل ترسيم الحدود البرية والبحرية، وخط الغاز، وملف الموقوفين، وأضاف "عون": "أمامنا طريق طويل، ومتمى صفت النوايا فإن مصلحة بلدينا الشقيقين تسمو على كل الاعتبارات"، مؤكداً أن لا خيار سوى الاتفاق على ما يضمن المصلحة المشتركة، كما أبلغ "عون" الوزير "الشيباني" تحياته إلى الرئيس "أحمد الشرع" مجدداً دعوته لزيارة لبنان، من جهته، أكد "الشيباني" أن سوريا تعيش مرحلة من التعافي وإعادة الإعمار، مشدداً على أن ذلك يجب أن ينعكس إيجاباً على لبنان والعلاقات الأخوية بين البلدين، وأعرب "الشيباني" عن توقّعه بحلّ كل المسائل العالقة بما يخدم مصلحة الشعبين، مشيراً إلى أن الزيارة جاءت بتوجيه من الرئيس "أحمد الشرع" لتأكيد عمق الروابط بين بيروت ودمشق، وأوضح "الشيباني" في تصريح للصحفيين أن دمشق تعمل على إطلاق علاقات تجارية واستثمارية جديدة مع لبنان، مع الاحترام الكامل لسيادته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، مؤكداً العمل على عودة اللاجئين السوريين وفق خطة دولية.

- التقى وزير الخارجية "أسعد الشيباني" برفقة كلٍّ من وزير العدل "مظهر الويس"، ورئيس جهاز الاستخبارات العامة "حسين السلامة"، برئيس مجلس الوزراء اللبناني "نواف سلام" في بيروت، وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية وسبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدين، إضافةً إلى مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني.

- أكد مدير إدارة الشؤون العربية في وزارة الخارجية "محمد طه الأحمد" أن زيارة الوفد السوري إلى لبنان تُعد "زيارة تاريخية"، كونها الأولى بعد سقوط النظام البائد، مشيراً إلى أنها تأتي تتويجاً لسلسلة لقاءات واتصالات هدفت إلى حل





القضايا العالقة وتعزيز التعاون الثنائي، وأوضح "الأحمد" أن الزيارة "كان مخططاً لها منذ فترة، وحان وقتها الآن"، مبيناً أن عدداً من اللجان السورية واللبنانية المشتركة سبق أن بحثت ملفات متعددة، من أبرزها ملف الموقوفين السوريين في لبنان، وكشف "الأحمد" عن التوصل إلى اتفاق لتسليم السجناء السوريين إلى بلادهم، باستثناء من ارتكبوا جرائم ترتب عليها "دم بريء"، لافتاً إلى أن الرئيس "أحمد الشرع" يولي هذا الملف اهتماماً كبيراً، وأن الجانب اللبناني أبدى تعاوناً إيجابياً في الاجتماعات الأخيرة. وأكد أن أغلب السجناء السوريين في لبنان موجودون في سجن رومية، وأن عدداً كبيراً منهم وُجّهت إليه تهم ملفقة خلال فترة النظام السابق، كما أشار "الأحمد" إلى أن ملف اللاجئين السوريين يحظى بالأولوية في المحادثات الجارية، موضحاً أن معظم اللاجئين تم تهجيرهم من مناطق كانت مناهضة للنظام البائد، وأن الظروف الحالية باتت مهياً لعودتهم، ولا سيما مع تحسن الأوضاع الأمنية وانفتاح الدولة السورية.

٤. على مستوى التحركات الحكومية:

– أصدرت وزارة الاقتصاد والصناعة قراراً يقضي بمنع حيازة وتداول كل أنواع الخردة التي تعود للجهات الحكومية المدنية والعسكرية ومؤسسات الدولة، وشمل القرار منع تداول وحيازة المواد والتجهيزات العائدة لعدد من القطاعات الحيوية، من بينها قطاع الكهرباء، حيث تضمن، العدادات والمحولات والكابلات والأبراج وغيرها من المعدات الكهربائية، إضافة إلى قطاع الاتصالات بما فيه الأبراج والكابلات والحاصلات ومقاسم الهاتف والقطع الإلكترونية وأغطية العلب وغرف التوزيع، كما تضمن القرار الأجهزة والمعدات الطبية بكل أشكالها، بما في ذلك المستلزمات الطبية، وكذلك جميع المواد والمعدات المتعلقة بقطاع السكك الحديدية.

– أعلنت وزارة التربية والتعليم السورية الشروط والتعليمات الناظمة للتقدم إلى اختبارات القيد والقبول المؤهلة للمفاضلة في معاهد التربية الرياضية للمعلمين





والمعلومات في محافظات (دمشق - حلب - إدلب - دير الزور - الحسكة)، وذلك للعام الدراسي ٢٠٢٥-٢٠٢٦.

- أعلن مدير العلاقات في الهيئة العامة للمنافذ البرية والبحرية "مازن علوش" تعديل أوقات العمل في عدد من المعابر الحدودية مع تركيا ولبنان، وذلك بهدف تنظيم حركة العبور وتحسين الخدمات المقدمة للمسافرين، مبيناً أن التعديلات تشمل تقليص ساعات الدوام في معابر محددة. مع استمرار العمل في أخرى على مدار الساعة.

- تواصل محافظة دمشق تنفيذ أعمال المرحلة الأولى من مشروع صيانة وتأهيل الطرق الرئيسية في المحافظة، ضمن خطة تهدف إلى رفع كفاءة الشبكة الطرقية وتعزيز انسيابية الحركة المرورية في المدينة، وشملت أعمال المرحلة الأولى من مشروع الصيانة، قشط الطبقة الأسفلتية في شارع "بغداد" وساحة "التحرير"، تمهيداً لإعادة تعبيدها وتحسين جودة الطريق، وأوضح مدير الصيانة في محافظة دمشق "أحمد الفارس" أن الأعمال التي تقوم بها المديرية، وهي إنشاء أرصفة وحلول مرورية ومد طبقة أسفلت في الشوارع التي ضمن حدود مدينة دمشق، وفيها يخص تأهيل الأرصفة قال "الفارس" إن المديرية قامت بإعادة تأهيل الأرصفة على المدخل الشمالي لمدينة دمشق، إضافة إلى إعادة تأهيل طريق المراسم من جسر "عقربا"، مروراً بجسر المتحلق الجنوبي، وصولاً إلى العقدة الـ ١٢ "السومرية"، وقامت مديرية الصيانة بتنفيذ حلول مرورية وفق دراسات معدة من هندسة المرور ضمن شوارع المدينة، ومن ضمنها توحيد اتجاه السير في كورنيش "الميدان"، "الزاهرة القديمة"، شارع "القاهرة"، شارع "ابن عساكر"، منصف شارع "جواهر لال نهرو"، بحسب "الفارس".

- شهدت مدينة "منبج" في ريف حلب الشرقي انطلاقة حملة "فرعة منبج" المجتمعية، التي نجحت خلال أمسيّتها الافتتاحية في جمع تبرعات تجاوزت الـ ١١ مليون دولار أمريكي، خصّصت لدعم المشاريع التنموية في القطاعات الحيوية،





وتعزيز جهود إعادة الإعمار وتحسين الواقع الخدمي والمعيشي في المنطقة، احتضن الملعب البلدي في "منبج" فعاليات الإطلاق التي شاركت فيها شخصيات من مختلف القطاعات الأهلية والاقتصادية والمجتمعية، إلى جانب ذوي الشهداء ومصابي الحرب، ومنظمات محلية ودولية تُعنى بالتنمية المستدامة، في مشهدٍ يعكس روح التضامن المجتمعي وإرادة النهوض الجماعي.

٥. على مستوى حركات المعارضة السياسية للنظام السابق أو الإدارة الجديدة:

– أكد عضو المجلس السوري الأمريكي "محمد علاء غانم" أن الجهود المكثفة التي قادها المجلس منذ اليوم الأول لتحرير سوريا في ٨ كانون الأول ٢٠٢٤، أثمرت عن إنجاز سياسي كبير تمثل في إقرار مجلس الشيوخ الأمريكي مادةً ضمن ميزانية وزارة الدفاع تدعو إلى الإلغاء الكامل لقانون قيصر دون قيد أو شرط، وأوضح "غانم" أن المجلس، الذي كان من أبرز الجهات التي ساهمت سابقاً في فرض القانون والعقوبات على النظام البائد، بادر فور التحرير إلى تغيير استراتيجي في توجهه نحو الدعوة لرفع العقوبات، حيث تم بالفعل رفع جزء كبير منها خلال الأشهر الماضية، وبيّن أن وزير الخارجية الأمريكي منح إعفاء مؤقتاً لمدة ستة أشهر من قانون قيصر في أيار الماضي، لكن الإلغاء الكامل يتطلب تصويت الكونغرس باعتباره الجهة التي أصدرت القانون، مشيراً إلى أن المجلس السوري الأمريكي أطلق حملة ضغط سياسية واسعة داخل مجلسي الشيوخ والنواب لتحقيق ذلك، وأشار "غانم" إلى أن المعركة داخل مجلس الشيوخ لم تكن سهلة، إذ واجهت جهود الإلغاء معارضة من لوبيات تعتبر القانون ورقة ضغط لا ينبغي التخلي عنها دفعة واحدة، إلا أن المجلس نجح بعد محاولتين فاشلتين في مجلس النواب في إدراج مادة الإلغاء ضمن نسخة مجلس الشيوخ من الميزانية، متغلباً على مشاريع كانت تدعو إلى تهديد العقوبات أو فرض شروط جديدة على





الحكومة السورية، وأضاف أن النسخة التي أقرها مجلس الشيوخ لا تتضمن أي شروط لإعادة فرض العقوبات، بل تكتفي ببند استشاري غير ملزم يدعو إلى مناقشة إعادة العقوبات في حال عدم إحراز تقدم خلال ١٢ شهراً، كما تتضمن مادة تدعو إلى إعادة افتتاح السفارة الأمريكية في دمشق وتطوير العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وشدد "غانم" على أن هذا الإنجاز لا يعني انتهاء المعركة السياسية بعد، إذ يتعين مواءمة نسخة مجلس الشيوخ مع نسخة مجلس النواب قبل إرسال الصيغة النهائية إلى مكتب الرئيس لتوقيعها، مشيراً إلى أن الإلغاء الرسمي لن يتحقق إلا بعد توقيع الرئيس الأمريكي، ما يتطلب استمرار الجهود حتى نهاية العام لضمان إتمام الخطوة بشكل كامل، ولفت "غانم" إلى أن التنسيق مع المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا توماس باراك ساهم في إيصال رسالة واضحة إلى المشرعين الأمريكيين بأن الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس "دونالد ترامب" تدعم الإلغاء الكامل لقانون قيصر، وهو ما عزز موقف المجلس السوري الأمريكي داخل الحزب الجمهوري رغم استمرار المعارضة من بعض الكتل داخل الكونغرس، كما أشار إلى أن الجالية السورية في الولايات المتحدة لعبت دوراً محورياً في تحقيق هذا الإنجاز من خلال تنظيم حملات مناصرة وتقديم شهادات من أطباء ومنظمات زارت سوريا بعد التحرير، إضافة إلى تشكيل تحالف واسع داخل أمريكا يضم منظمات سورية متعددة، من بينها منظمة "سوريون مسيحيون في أمريكا" بقيادة المهندسة "ميرنا برق"، التي قدمت كتاباً موقفاً من شخصيات مسيحية سورية تطالب بإلغاء قانون قيصر نهائياً.

أعلنت منظمة "سوريون مسيحيون في الولايات المتحدة" أنها وجّهت أمس رسالة إلى أعضاء الكونغرس الأمريكي في مجلسي النواب والشيوخ، موقعة من ٢٨ رجل دين مسيحي سوري يمثلون مختلف الطوائف المسيحية في سوريا، دعوا فيها إلى إلغاء قانون قيصر دون أي شروط، وأوضحت المنظمة أن الرسالة شددت على الآثار الإنسانية والاقتصادية السلبية التي خلفها القانون على الشعب





السوري، مشيرة إلى أنه يعرقل جهود التعافي وإعادة الإعمار، ويزيد من معاناة المواطنين في مختلف المحافظات.

▪ ثانياً: أبرز التطورات الأمنية والميدانية:

١. ملف التوغل الإسرائيلي:

- اعتقلت القوات الإسرائيلية ٥ مواطنين خلال توغلها إلى منطقة "صيدا الجولان" بريف القنيطرة، وأطلقت سراحهم بعد ساعات، وقال أحد نشطاء المحافظة إن الدورية الإسرائيلية المؤلفة من ثلاث سيارات أوقفت اثنين من رعاة الأغنام كانا على مقربة من الشريط الحدودي غربي قرية "صيدا الحانوت"، واعتقلت أيضاً ثلاثة مزارعين في أثناء مرورهم بسيارتهم بالقرب من الدورية، على مسافة لا تتجاوز ٣٠٠ متر عن نقطة مراقبة تابعة لقوات الطوارئ الدولية العاملة في الجولان (الأندوف)، وأشار إلى أن الاعتقالات جاءت بحجة اقتراب المدينين مما يُعرف بـ "الخط الأحمر"، وهو خط وقف إطلاق النار الفاصل بين المناطق التي تسيطر عليها سوريا وتلك التي تحتلها إسرائيل في الجولان.

- توغلت قوة إسرائيلية مؤلفة من ٨ سيارات محملة بالجنود في بلدتي "العشة" و"الرفيد" بريف القنيطرة.

- نصبت قوة إسرائيلية حاجزاً عسكرياً مؤقتاً بين قريتي "الصمدانية الشرقية" و"العجرف" بريف القنيطرة.

- قام قوات الـ UN بتفجير مخلفات حربية في سريّة "المركبات" بريف القنيطرة الشمالي.

٢. ملف الجنوب السوري (درعا):

- دارت اشتباكات في مدينة "إزرع" بريف درعا الشمالي، إثر خلاف عشائري تطور لاستخدام السلاح، ما أدى بمقتل ٣ أشخاص في حين توجهت قوى الأمن الداخلي إلى مكان الاشتباك لضبط الأوضاع، حيث أعلنت حظراً للتجوال في





- مناطق الاشتباكات، مع تعزيز تواجدها في جميع الأحياء لضمان استتباب الأمن ومنع أي فوضى أو أعمال انتقامية.
- قتل "ماهر كنهوش" بانفجار عبوة ناسفة استهدفت سيارته في بلدة "جباب" شمالي درعا، وعمل "كنهوش" خلال السنوات التي سبقت عام ٢٠١٨ أميراً لدى جيش "خالد" التابع لتنظيم "داعش" في منطقة "حوض اليرموك".
- قتل "سعد خليل الجاسم" في الستينات من عمره، جراء استهدافه بإطلاق نار مباشر من قبل مجهولين على دراجة نارية، في بلدة "نمر" بريف درعا الشمالي، وينحدر "الجاسم" من "جديدة الفضل" بريف دمشق، ويسكن في "نمر" منذ مدة قصيرة.
- قتل المواطن "ماهر شاكر القبلان" من قرية "تبنة" بريف درعا الشمالي، جراء إطلاق نار من قبل مسلحين مجهولين.
- ألقى مجهولون قنبلة يدوية على محل تجاري في بلدة صيدا بريف درعا الشرقي، ما أدى إلى إصابة اليافع "علي عمار الشعابين" بجروح، نقل على إثرها إلى المستشفى.
- تمكنت قوى الأمن الداخلي في محافظة درعا من رصد مجموعة تقوم بسرقة وقطع كابلات الكهرباء على أوتسترد درعا - دمشق، وبعد الاشتباك مع العصابة تمكنت القوى الأمنية من اعتقال أحد عناصرها وضبط مسروقات كانت بحوزتها.
- قدّمت هيئة "مار أفرام السرياني" البطيريركية للتنمية الذراع الإغاثي لبطيريركية أنطاكية وسائر المشرق للسريان الأرثوذكس، مساعدات شتوية شملت توزيع حصص تدفئة على الأسر الأكثر احتياجاً في عدد من القرى في محافظة درعا، من بينها "ندى"، "السماقيات"، "الغول"، "أبو كاتولة"، "صهاد"، "سهج"، "طيسيا"، "المشاني"، "العمان جهرين" في ريف درعا الجنوبي الشرقي.
- سجل مكتب توثيق الانتهاكات في تجمع أحرار حوران مقتل ٦ أشخاص منذ صباح الجمعة حتى العاشرة ليلاً، في مناطق مختلفة بمحافظة درعا، من بين القتلى





٣ أشخاص قتلوا على إثر خلاف عشائري في مدينة "إزرع"، في حين وثق المكتب ٤ عمليات ومحاولات اغتيال، في قرى "تبنة"، "نهر"، "جباب"، و"صيدا"، أسفرت عن مقتل ٣ أشخاص وإصابة يافع بجروح.

٣. ملف الدروز (السويدياء):

- أعلن محافظ السويداء "مصطفى البكور" استكمال الاستعدادات لإطلاق حملة وطنية بعنوان "السويدياء منّا وفينا"، تهدف إلى إعادة النسيج الوطني وتحسين البنى التحتية في المحافظة، بالتعاون مع متطوعين من مختلف المحافظات السورية، وقال "البكور" إن الحملة تشمل ترميم عشرات المدارس ودور العبادة والمنازل والمراكز الخدمية، إلى جانب تأهيل شبكات الكهرباء والمياه والطرق، مؤكداً أن ما تشهده السويداء من تدهور في الخدمات ليس نتيجة تقصير حكومي، بل بسبب "مواقف داخلية وغياب قنوات التواصل الرسمية مع الدولة"، وأشار المحافظ إلى أن الحكومة "مستعدة لتأمين المحروقات والقمح والطحين بكميات كافية"، شرط وجود جهة رسمية تتولى الإشراف المهالي، لافتاً إلى أن "لجنة غير قانونية استولت على نحو ٢٠ مليار ليرة سورية ومليون دولار من بنك السويداء، وصرفت الأموال دون رقابة".

- اعتبر شيخ طائفة الموحددين الدروز "حكمت الهجري" أن ما تتعرض له السويداء، يمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، وفق أحكام اتفاقيات جنيف الأربعة، ويرقى وفق نظام "روما الأساسي" إلى ما وصفه بـ "جرائم الإبادة الجماعية"، و"الجرائم ضد الإنسانية"، وقال "الهجري" وفي رسالة وجهها، إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وأعضاء مجلس الأمن الدولي، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، وجامعة الدول العربية، ومنظمة العفو الدولية إن "جبل الباشان" (تسمية عبرية لجبل العرب)، يعاني "منذ أشهر من حصار شامل وقاس يهدد حياة المدينيين"، واعتبر "الهجري" أن الحصار طال: الغذاء، والدواء، والمياه، والمحروقات، وحرية التنقل، وقد نهر بعض المساعدات الدولية المحدودة التي لا تكفي، قائلاً





إنه يجري استغلال هذه المساعدات إعلامياً ليصورها ويعرضها (لم يسم من يقوم بذلك) لتزييف الحقائق ومحاولة التغطية على "المأساة الحقيقية للأهالي"، وقال إن السويداء "أمام كارثة إنسانية غير مسبوقه" تتفاقم آثارها من مختلف النواحي منها: انقطاع الرواتب والمعاشات عن الموظفين والمتعاقدين بصورة "تعسفية"، "شلال كامل" في المؤسسات العامة نتيجة قطع شبكة الإنترنت المركزية عنها ومنع إصدار الوثائق، "عجز" الطلاب الجامعيين عن العودة الى مقاعدهم بسبب ما سماه "التحريض الطائفي"، حرمان طلاب المدارس من استكمال دراستهم، ما وصفه بـ "احتلال" ٣٥ قرية في شمال وغرب الجبل، وتدمير وسرقة منشآت حيوية كالمعامل والمطاحن والمعاصر والمشافي ومحطات الوقود ومخازن الحبوب والغذاء، ومنع المحروقات من الوصول عمدا لإيقاف كل حركات الإنتاج والنقل والعلاج والحياة، واعتبر "حكمت الهجري" أن انهيار القطاع الصحي بسبب "استهداف العديد من الأطباء والممرضين" و"تدمير المرافق الطبيّة"، أدى إلى وفاة "عدة مرضى بسبب نقص الأدوية وتدمير البنى التحتية والأجهزة الطبية"، على حد قوله، ووصف "الهجري" ما يجري بأنه "من قبيل الضغط ومحاولات الإبادة الممنهجة"، ومع كل ذلك، بحسب الزعيم الروحي للدروز، فقد التزم "أبناء الجبل" على حد وصفه، بـ "قرارات وقف إطلاق النار والمواثيق الدولية"، معتبراً أنه آن الأوان لفك ما سماه بـ "الحصار الآثم"، وقال إنه يجب "تطبيق القانون الدولي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، لمحاسبة "الحكومة المؤقتة على ارتكاب الجرائم بحق أهلنا ولا تزال، إضافة لعقابها على كل ما ارتكبه ميليشياتها وعناصرها وأذرعها الإرهابية من استمرار لخرق الهدنة"، وحمّل "الهجري" مسؤولية "ما يتعرض له أهل جبل الباشان"، لـ "الحكومة المؤقتة والميليشيات التابعة هذه الانتهاكات"، مناشداً "الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي، للتحرك العاجل" لاتخاذ الخطوات التالية: الرفع الفوري للحصار المفروض على "جبل الباشان" وتأمين الممرات الانسانية الآمنة، محاسبة المسؤولين ومرتكبي الجرائم والانتهاكات بحق المدنيين أمام القضاء





الدولي، إلزام "الجهات المسلحة المحتلة بالانسحاب الكامل من قرى الجبل المنكوبة"، إعادة كل "الأراضي المحتلة"، وفق الحدود الإدارية للجبل، وتنفيذ بنود الهدنة منذ تموز/يوليو الماضي، فتح المعبر الإنساني الدولي لتسهيل دخول المساعدات والمواد وضمان التواصل الآمن مع العالم الخارجي، تمكين "أبناء الجبل من ممارسة حق تقرير المصير" تحت إشراف الأمم المتحدة بما يضمن حريتهم وكرامتهم وأمنهم الديني والثقافي والوجودي، وتحت الرقابة والحماية الدولية.

٤. ملف العلويين (الساحل السوري):

- ألقى القوى الأمنية القبض على عدد من المطلوبين المتورطين في تهريب الأسلحة والذخائر والأنشطة التخريبية، مشيرة إلى أن التحقيقات الأولية كشفت عن تورط بعضهم في إدارة شبكات إعلامية موجهة لخدمة أجنادات معادية تهدف إلى الإخلال بالأمن والسلم الأهلي، وأضافت الوزارة أن الموقوفين أحيلوا إلى القضاء المختص لاستكمال الإجراءات القانونية، وفي التفاصيل تمكنت قيادة الأمن الداخلي في محافظة اللاذقية، بالتعاون مع فرع مكافحة الإرهاب، من إلقاء القبض على المجرم "قصي عماد قرطاني"، المنحدر من بلدة "وطا الشير" بريف المحافظة، المتورط في تجارة وتهريب الأسلحة والذخائر لصالح الخلايا الإرهابية، كما أظهرت التحقيقات الأولية إدارة المجرم لأحد المكاتب الإعلامية التابعة للخلايا، والتي تهدف إلى زعزعة الأمن والإخلال بالسلم الأهلي، كما أكدت الداخلية استمرار الوحدات الأمنية في محافظة اللاذقية في جهودها بملاحقة جميع مرتكبي الجرائم ومحاسبتهم بما يكفل تحقيق العدالة الوطنية.

٥. ملف قسد (المنطقة الشرقية):

- قال قائد قوات سوريا الديمقراطية "مظلوم" عبدي خلال مشاركته في حفل ذكرى تأسيس "قسد": "سنرسل لجنة عسكرية قريباً إلى دمشق لبحث الاندماج ضمن الجيش السوري، اللجنة ستناقش كيفية اندماج "قسد" ضمن صفوف الجيش،





وشدد على وحدات مكافحة الإرهاب التابعة لنا ستقوم بقتال تنظيم "داعش" في كل أنحاء سوريا.

- أعلنت الإدارة الذاتية افتتاح كلية العلوم الشرطة في مدينة "رميلان" بالحسكة وذلك بالتنسيق مع "مجلس الجامعات" التابع للإدارة الذاتية في مناطق سيطرتها، شمال شرقي سوريا، التي اعتبرته في بيان لها "ضمن خطة تطوير المؤسسات الأمنية على أسس علمية ومهنية راسخة"، ونقلت الإدارة عن نائب الرئاسة المشتركة لـ "هيئة الداخلية"، "أمين صالح"، أن افتتاح الكلية يهدف إلى إعداد ضباط شرطة مؤهلين من النساء والرجال يتمتعون بالكفاءة والانتماء لخدمة المجتمع، واعتبر الافتتاح "ترجمة عملية لنهج الإدارة الذاتية في بناء مؤسسات مهنية حديثة تستند إلى العلم والانضباط والمسؤولية"، ووفق الإدارة تتضمن الدراسة في الكلية برنامجاً أكاديمياً وتدريبياً لمدة سنتين دراسيتين، موزعتين على ستة فصول، تجمع بين العلوم النظرية والتطبيق العملي تحت إشراف أكاديمي من مجلس الجامعات ومدربين مختصين في المجالات الشرطة والقانونية.

- تداول ناشطون صوراً تظهر جانب من الكتب التي توزعها "الإدارة الذاتية" في المدارس الخاضعة لها في شمال شرق سوريا مع استمرار إغلاق المدارس التي تقوم بتدريس المناهج الصادرة عن وزارة التربية السورية، وتُظهر صور متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي كتباً وزعتها الإدارة الذاتية على طلاب الصفين الأول والثاني تحمل غلافاً عليه صورة الزعيم الكردي "عبد الله أوجلان"، تحت عنوان "ستنتصر الحرية"، وهو ما أثار انتقادات من بعض الأهالي الذين عبّروا عن مخاوفهم من "تسييس العملية التعليمية".

- اندلع اشتباك مسلح بين قوات الجيش السوري المتمركزة قرب ضفة نهر الفرات في بلدة المريعية من جهة، وقوات سوريا الديمقراطية المتمركزة في الجهة المقابلة بمحيط محطة مياه بلدة "مراط" شرقي دير الزور من جهة أخرى، واستهدفت "قسد" موقعاً للجيش السوري في بلدة "المريعية" بالأسلحة الرشاشة،





ما أسفر عن إصابة أحد عناصر الجيش بجروح، وردّ الجيش السوري على مصدر النيران مستخدماً أسلحة رشاشة ومدافع من عيار ٢٣ ملم، إضافةً إلى طائرة مسيرة انتحارية، حيث تم استهداف النقطة بشكل مباشر، ما أدى إلى مقتل عنصر من "قسد" وإصابة تسعة آخرين بجروح، قبل أن ينسحبوا من الموقع.

- خط مجهولون عبارات مناهضة لـ "قسد" وزعيم حزب العمال الكردستاني "عبد الله أوجلان" على جدران مدينة الحسكة.

٦. ملف وزارة الدفاع والفصائل العسكرية:

- اعتبر وزير الدفاع "مرهف أبو قصرة" أن قرار مجلس الشيوخ الأمريكي بإلغاء "قانون قيصر" يُعدّ إقراراً واضحاً وجديداً بعودة الدولة السورية إلى موقعها الطبيعي ودورها الإقليمي والعالمي، وأضاف؛ مرحلة جديدة تُفتح أمام مؤسسات الوطن كافة عنوانها العمل والبناء وترسيخ الاستقرار والنهوض بسوريا.

- أصيب ٣ عناصر من الجيش العربي السوري جراء قصف قوات "قسد" بطائرات انتحارية نقطة عسكرية في قرية "المريعية" بريف دير الزور.

- أصدرت إدارة العقارات العسكرية، التابعة لوزارة الدفاع السورية، بياناً توضيحياً للرأي العام، كشفت فيه تفاصيل وملابسات ما أثير مؤخراً حول قضية سوق "أرينا مول" التجاري في مدينة حلب، نافيةً صحة ما تم تداوله على بعض وسائل التواصل الاجتماعي بشأن "اقتحام" المول أو "الاستيلاء عليه بالقوة"، وأكدت الإدارة في بيانها، أن السوق التجاري في منطقة حلب الجديدة - والمعروف حالياً باسم أرينا مول - يتبع لهؤسسة البحوث العلمية، وأنه منذ إعادة هيكلة القطاع العقاري العسكري، نُقلت إدارة واستثمار هذه الممتلكات إلى إدارة العقارات العسكرية بصفتها الجهة المخوّلة بالإشراف على جميع العقارات التابعة لوزارة الدفاع، بما فيها عقارات البحوث العلمية.





٧. ملف الأمن العام، وتحركات إدارة الأمن العام:

- نفى المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية "نور الدين البابا" صحة ما تداولته بعض الصفحات والحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي من أخبار منسوبة زوراً إلى فرع مكافحة الجرائم الإلكترونية، تزعم استخدام أساليب وتقنيات جديدة في عمله، وأوضح "البابا" في بيان نُشر عبر الصفحة الرسمية للوزارة على فيسبوك، أن كل الأخبار والمعلومات المتعلقة بمديريات وأقسام الوزارة - بما في ذلك فرع مكافحة الجرائم الإلكترونية التابع لإدارة المباحث الجنائية - تُنشر حصراً عبر المعرفات الرسمية التابعة لوزارة الداخلية، مؤكداً أن أي تصريحات أو بيانات تُداول خارج هذه المنصات لا تمت للحقيقة بصلة، وشدد المتحدث على أن عمل الفرع يجري وفق القوانين والأنظمة النافذة، ويعتمد على كوادر وطنية متخصصة في المجالات التقنية والهندسية، مشيراً إلى أن الوزارة تولي أهمية قصوى لتطوير قدرات فرقها الفنية بما يواكب المعايير الحديثة لمكافحة الجرائم الإلكترونية وضمان أمن المعلومات، ودعا "البابا" المواطنين ووسائل الإعلام إلى تحري الدقة واستقاء الأخبار من مصادرها الرسمية، مؤكداً أن تداول الإشاعات أو المعلومات المضللة "يضرّ بالصالح العام ويشكّل جريمة يعاقب عليها القانون".
- وقع توتر في حي "القدم" الدمشقي على خلفية طرد أهالي الحي لسكان من الطائفة العلوية يقيمون في الحي منذ سنوات، وقال مصدر أمني إن قوى الأمن الداخلي تدخلت لفض نزاع بين عدد من الأشخاص في الحي بسبب خلاف سابق على ملكية العقارات، وأوضح أن تدخل القوى الأمنية جاء بعد وقوع اشتباك بالأيدي بين الأشخاص المختلفين على الملكيات.

▪ ثالثاً: قراءة تحليلية لأبرز التطورات والسيناريوهات المتوقعة:

التقرير يعكس انتقالاً سياسياً وإقليمياً محورياً: قرار مجلس الشيوخ بإدراج مادة تلغي «قانون قيصر» داخل مشروع ميزانية الدفاع، مع أصوات دعم كبيرة (٧٧ مقابل ٢٢) وبنود مرافقة غير ملزمة لإعادة فرض العقوبات إذا فشلت الحكومة السورية في تنفيذ شروط يرصدها الكونغرس،





يقف في مركز هذا التحوّل ويعيد تشكيل معادلات الشرعية والفرص أمام دمشق. سياسياً، هذا التطور يقدّم للحكومة الجديدة نافذة شرعية دولية وإقليمية لإطلاق ملف إعادة الإعمار والعلاقات الدبلوماسية، كما أن استقبال وفود نواب سيناتورات زاروا دمشق ومتابعة مسار إعادة فتح السفارة الأمريكية يشير إلى رغبة أميركية (على مستوى مؤسسة الكونغرس واللوبيات المتغيرة) في إعادة احتواء الملف السوري عبر آليات رقابية تشريعية أكثر من كونها عودة غير مشروطة.

من الناحية الأمنية يظهر المشهد هشاشة استقرار المرحلة الانتقالية: توغلات واعتقالات على الحدود مع الجولان ومواجهات مسلحة متقطعة في جنوب البلاد (درعا) وشرقها (دير الزور - مواجهات بين الجيش و«قسد») وحوادث اغتيال وعمليات تفجير محلية. هذا التمازج بين دينامية دبلوماسية إيجابية وتعاقد أعمال العنف المحلي يؤشر إلى وجود فجوة مؤسسية: قدرة الدولة المركزية على توحيد السلاح وفرض حكم القانون لا تزال محدودة في مساحات مهمة، ما يجعل أي انفراج خارجي عرضة لأن يصطدم بسلوكات محلية ودولية قد تعمل كـ«معيق» أو «مسرّع» بحسب كيفية إدارة العائدات السياسية والمالية.

المكوّن الإقليمي حاضر بقوة: مواقف تركيا الداعية للحفاظ على وحدة الأراضي السورية وتأكيدات على دعم التنسيق الأمني مع العراق، ومبادرات قطر لمتابعة ملف الكيماوي عبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كلها عناصر تضيف شبكة مصالح متنوعة. رزمة بنود مشروع الميزانية المتعلقة بمكافحة الكبتاغون والرقابة على الحدود تعكس أيضاً قلقاً أميركياً ودولياً من أن ملف إعادة الانفتاح قد يترافق مع موجات تهريب واستثمارات مشبوهة إذا لم ترافقه إصلاحات أمنية وإدارية فعّالة.

الملفات المجتمعية والإنسانية من السويداء إلى منبج تكشف عن طبقات جغرافية وسياسية مختلفة في الأولويات: نداءات قيادات دينية ومحلية في السويداء عن «حصار» وأزمة إنسانية حادة تتطلب استجابة سريعة وشفافة لتجنّب انفجار واسع، بينما مبادرات مدنية في منبج تُظهر إمكانية تعبئة موارد محلية لصالح إعادة الإعمار، شرط وجود ضوابط ومصداقية في إدارة الأموال. غياب الثقة بين الدولة وبعض المكونات المحلية يظل أفقاً خطراً أمام أي برنامج إعادة إعمار سريع.





إستراتيجياً أهم الحكومة الجديدة فرص ومحاذير متوازنة: فرصة الحصول على تدفقات مالية واستثمارات تقنية ودبلوماسية حقيقية إذا نجحت في إظهار خارطة طريق عملية للعدالة الانتقالية، محاربة الفساد، ضبط الحدود، حماية الأقليات، وضمان وصول المساعدات. المحاذير تكمن في أن أي إخفاق أمني أو إدارة فاسدة للعائدات سيعطي ذريعة لإعادة فرض العقوبات أو لابتعاد شركاء محتملين، كما سيمنح الخصوم الإقليميين ذريعة للتدخل أو خلق مناطق نفوذ.

ثلاث سيناريوهات واقعية على المدى القريب (حتى ١٢ شهراً): السيناريو الإيجابي يتمثل في إقرار تشريعات ومراسيم شفافة، تعاون مع منظمات دولية، وبدء مشاريع رمزية للبنية التحتية تبرز أثر رفع العقوبات؛ السيناريو المتوسط يرى إلغاءً جزئياً يتبعه تطبيق رقابي أميركي يخلق تعافياً متقطعاً مع استمرار عنف محلي وإدارة فساد تباطؤ النمو؛ السيناريو السلبي يعيد فرض العقوبات أو تعليق الانفتاح إذا فشلت الضمانات الأمنية أو ظهرت موجات تهريب/عنف تُحملها الأطراف الدولية على الحكومة، ما يعيد البلاد إلى العزلة ويغذي الفوضى الإقليمية.

التوصيات العملية قصيرة ومتوسطة المدى: أولاً، يجب أن تترجم إزالة العوائق القانونية إلى سياسات ملموسة: خطة شفافة لإدارة الأموال الدولية والإعمار بمشاركة محاكمات إدارية ومؤسسات رقابية جديدة قابلة للتحقق دولياً. ثانياً، أولوية أمنية تتمثل في احتواء درعا والحد من انتهاكات السويداء عبر ممرات إنسانية وتسوية محلية مدعومة بضمانات دولية، لأن إهمال هذه الجبهات يقوّض أي مكسب دبلوماسي. ثالثاً، ملف «قسد» والاندهاج يُدار تدريجياً وفق آليات دمج وتفتيش وعقود عمل وإعادة تأهيل لضمان استقرار الحدود الشرقية وعدم خلق خلل عسكري جديد. رابعاً، مكافحة التهريب (أسلحة ومخدرات) يجب أن تكون شرطاً محورياً لأي فتح بنوك أو عقود استثمارية دولية، مع شراكات استخباراتية إقليمية. خامساً، لجهات المعارضة والمجتمع المدني تُتاح مساحات تشاركية في برامج إعادة الإعمار لتوليد شرعية أوسع وتخفيف الضغائن المحلية.





«بوليتكال كيز - Political Keys»

منصة إعلامية مستقلة، تعمل على إعداد تقارير رصدية لأهم الأحداث في الشرق الأوسط وإفريقيا، وتقديم تحليلات لأبرز الأخبار والأحداث الساخنة بشكل مهني وموضوعي. تضع بوليتكال كيز - Political Keys الخبر في سياقه وتحاول تقديم قراءة موضوعية ومعقدة لأهم التحولات والقضايا الدولية.